

## كتلة المخيمات في اليمن إستراتيجية المناصرة لعام 2021

يونيو 2021

تحدد استراتيجية كتلة المخيمات في اليمن عدداً من العوائق التي تمنع حالياً شركاء كتلة المخيمات من تنفيذ مهامهم لضمان حماية الأشخاص النازحين داخلياً الذين يعيشون في المواقع وتلبية احتياجاتهم الأساسية. على هذا النحو، تهدف إستراتيجية المناصرة الخاصة بكتلة المخيمات إلى اتخاذ مواقف مشتركة ومسارات في مجال المناصرة، والتي يمكن من خلالها لكل من فريق كتلة المخيمات وشركائها بذل الجهود لمعالجة هذه القضايا وتحسين حماية مجتمعات النازحين داخلياً ووصولها إلى الخدمات الأساسية.

تم تطوير الاستراتيجية الموضحة أدناه استناداً إلى استراتيجية كتلة المخيمات لعام 2021، بالتشاور مع الفريق الاستشاري الاستراتيجي للمجموعة القطاعية، وهي تعكس الفهم الحالي للقضايا التي تؤثر على تدخلات الكتلة في اليمن للعام القادم، والطرق المقترحة لتصعيد الفجوات الحرجة.

تحدد استراتيجية كتلة المخيمات القضايا الرئيسية التالية التي تعيق حالياً تنفيذ برامج شركاء المجموعة القطاعية:

1) تفتقر مواقع استضافة النازحين داخلياً إلى الخدمات. لا يتم وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى أكثر من نصف المواقع، وتفتقر 93% من الأماكن الشبيهة بالمخيمات في اليمن إلى الخدمات الأساسية (توزيعات المواد الغذائية والمساعدة في مجال الحماية ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والمراكز الصحية وأماكن الإيواء الدائمة والتعليم والوصول إلى فرص كسب العيش، وما إلى ذلك).

2) تفتقر المواقع إلى اتفاقيات استئجار الأراضي الرسمية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تهديدات بالإخلاء وإضعاف الوصول الإنساني وزيادة مخاطر حالات النزوح الثانوي.

3) تتمثل ولاية كتلة المخيمات، من خلال بناء الروابط مع أصحاب المصلحة الرئيسيين وبناء القدرات، في تحسين:

أ. تنسيق الاستجابات المتعددة القطاعات على مستوى المواقع.

ب. جودة التدخلات على مستوى المواقع.

ج. رصد الخدمات الإنسانية في البيئات المجتمعية.

يمكن النظر إلى المناصرة بوصفها أداة رئيسية في نهج متعدد الأوجه لمعالجة القضايا الحرجة ودعم التدخلات عالية الجودة لشركاء كتلة المخيمات في جميع أنحاء اليمن.

## الأهداف

الهدف 1: تعزيز التنسيق من أجل تحسين وصول الأسر النازحة التي تعيش في مواقع الاستضافة والمجتمعات المضيفة المتضررة إلى الغذاء والمساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية

### جهات الاستهداف

وكالات الأمم المتحدة (على وجه الخصوص برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) والكتل الإنسانية والجهات المانحة والوكالات الإنسانية والتعافي المبكر - الجهات الفاعلة الإنمائية.

### الأنشطة

- تثبيت كتلة المخيمات في المحافل الإنسانية كمصدر رئيسي للمعلومات والبيانات المتعددة القطاعات حول الاحتياجات الإنسانية والفجوات في مواقع استضافة النازحين في جميع أنحاء اليمن.
- الاستفادة من البيانات والتحليلات التي يتم جمعها من قبل شركاء كتلة المخيمات بشأن الفجوات الحرجة في المواقع للضغط على أصحاب المصلحة الرئيسيين في المجال الإنساني، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر وكالات الأمم المتحدة (برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) والكتل الإنسانية وفريق العمل المشترك بين الكتل الإنسانية والجهات المانحة والتعافي المبكر - الجهات الفاعلة الإنمائية، بشأن أهمية معالجة الفجوات الفورية والإخفاقات المنهجية التي تؤدي إلى تفاقم الفجوات.
- رصد الاتجاهات الناشئة من خلال نظام تصعيد الإحالة، وتنفيذ إجراءات المناصرة ذات الصلة ضمن منظومة العمل الإنساني لتصعيد القضايا حسب الاقتضاء.
- التوعية بالنهج القائم على المناطق ضمن منظومة الكتل الإنسانية الأوسع وفي أوساط وكالات الأمم المتحدة (بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)، مما يكفل دعم الكتلة المتعدد القطاعات على المستويين الوطني ودون الوطني لتيسير تبادل المعلومات والتعاون.
- تعزيز فهم أدوار ومسؤوليات الجهات الفاعلة في مجال الإشراف الإنساني على المخيمات في أوساط الكتل الإنسانية الأخرى والشركاء الآخرين.
- الدعوة إلى وضع تسلسل وظيفي لآليات تقديم المساعدات، بالتنسيق مع الكتل الإنسانية الأخرى ذات الصلة، التي تعمل لصالح مجتمعات النازحين داخلياً الذين يعيشون داخل وخارج المواقع.
- رصد والدعوة إلى تعهدات الجهات المانحة لتمويل برامج الإشراف الإنساني على المخيمات من خلال صندوق التمويل الإنساني في اليمن والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والمبالغ الأخرى المقدمة من الأمم المتحدة، وكذلك

مع الجهات المانحة، حتى يحصل الشركاء على تمويل ثنائي لتنفيذ المشاريع في إطار استراتيجية كتلة المخيمات وخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن.

- مواصلة دعوة الجهات المانحة فيما يتعلق بالفجوات الحرجة التي يتم تحديدها عبر القطاعات في مواقع استضافة النازحين داخلياً. تسليط الضوء على أثر خفض التمويل على أنشطة وبرامج الإشراف الإنساني على المخيمات في المواقع.
- الدعوة لزيادة تغطية المواقع ووجود شركاء في مجال الإشراف الإنساني على المخيمات في جميع أنحاء اليمن، لا سيما في المناطق المحرومة من الخدمات والمناطق التي يصعب الوصول إليها.
- الدعوة لتحسين مشاركة المجتمع المدني والمنظمات الوطنية غير الحكومية في اليمن في قطاع الإشراف الإنساني على المخيمات، بما في ذلك في المناطق التي يصعب الوصول إليها والأشخاص النازحين المحرومين من الخدمات، من خلال ضمان وصولهم إلى التمويل المناسب ودعم بناء القدرات من خلال كل من المبادرات المباشرة للكتلة المخيمات والمشاركة الأوسع للمجتمع الإنساني.
- التعبير عن آراء ومخاوف وشكاوى مجتمعات النازحين، وتصعيدها إلى المحافل رفيعة المستوى ذات الصلة (بما في ذلك الفريق القطري للعمل الإنساني) لضمان أن تعكس استراتيجيات الإشراف الإنساني على المخيمات والمشاركة رفيعة المستوى والمتعددة القطاعات للكتلة آراء المجتمعات التي نعمل على دعمها.

## أدوات المناصرة

- آخر مستجدات الوضع بشأن القضايا الحرجة التي يمكن تعميمها على أصحاب المصلحة الرئيسيين (بحد أدنى 1 ربع سنوي، الأكثر على أساس الحاجة).
- العروض التقديمية لدى الفريق القطري للعمل الإنساني أو غيره من المحافل رفيعة المستوى ذات الصلة حول القضايا الحرجة المتعلقة بالفجوات في الخدمات المقدمة لمجتمعات النازحين داخلياً في المواقع والحلول المقترحة (بحد أدنى 2 سنوياً، الأكثر على أساس الحاجة).
- إحاطات الجهات المانحة (حسب الاقتضاء).

الهدف 2: تحسين استجابة السلطات الإنسانية والمحلية لوضع السكن والأراضي والملكية فيما يتعلق بالنازحين في اليمن

## جهات الاستهداف

وكالات الأمم المتحدة والفريق القطري للعمل الإنساني والكتل الإنسانية والجهات المانحة والسلطات المحلية.

## الأنشطة

- الاستفادة من البيانات والتحليلات التي يتم جمعها من قبل شركاء كتلة المخيمات بشأن تهديدات وحوادث الإخلاء من خلال أداة تتبع الإخلاء للضغط على الجهات المعنية الرئيسية في المجال الإنساني (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر السلطات المحلية والكتلة للحماية والكتلة للمأوى وشركائهما ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والجهات المانحة والوكالات الحكومية والتعافي المبكر والجهات الفاعلة الإنمائية) بشأن أهمية معالجة قضايا السكن والأراضي والملكية. ينبغي أن يشمل ذلك أهمية الوضوح بشأن اتفاقيات استئجار الأراضي قصيرة الأجل الخاصة بمواقع استضافة النازحين داخلياً، وكذلك في اقتراح بدائل مثل وساطة السلطات لمواجهة التهديدات بالإخلاء، وضمان استراتيجيات خروج مجددة وحلول دائمة لمجتمعات النازحين على المدى المتوسط إلى الطويل.
- دعوة الجهات المانحة لضمان تخصيص التمويل الكافي المتعلق بالسكن والأراضي والملكية، بالنظر إلى الروابط مع التدخلات في مجال الإشراف الإنساني على المخيمات، مع الإقرار بأن قضايا السكن والأراضي والملكية هي عائق رئيسي أمام البرامج الفعالة في مجال الإشراف الإنساني على المخيمات.
- دعوة السلطات المحلية لتخصيص الأراضي العامة لمستوطنات النازحين داخلياً كملاذ أخير بعد تنفيذ تهديد ما بالإخلاء.
- دعوة السلطات المحلية لتعزيز الآليات البديلة والفعالة لتسوية المنازعات المتعلقة بقضايا السكن والأراضي والملكية، وذلك بالتنسيق مع كتلة الحماية وكتلة المأوى وفريق العمل المعني بالسكن والأراضي والملكية.
- العمل مع الكتلة العالمية للإشراف الإنساني على المخيمات ومجال مسؤولية السكن والأراضي والملكية للتوصل إلى إجماع عالمي لتنسيق الكتل الإنسانية بشكل هادف والمناصرة بشأن قضايا السكن والأراضي والملكية ومشاركة المعلومات على أساس تعاوني.
- تعزيز الحلول الدائمة المتعلقة بالنازحين داخلياً، بما في ذلك عند الاقتضاء، الإدماج أو العودة الطوعية أو إعادة التوطين.

### أدوات المناصرة

- آخر مستجدات الوضع المنتظمة حول اتجاهات الإخلاء على مستوى المحافظات وعلى الصعيد الوطني (على الأقل ربع سنوي) لتعميمها على الجهات المعنية صاحبة المصلحة في أوساط المجتمع الإنساني.
- الاستفادة من فاعلية الكتلة لنشر البحوث على مستوى الشركاء والانخراط بشأن قضايا السكن والأراضي والملكية لحشد الاهتمام على الصعيد الوطني بالقضايا الحرجة في مجال السكن والأراضي والملكية والحاجة إلى الانخراط فيها.
- الانخراط بشكل منتظم مع السلطات المحلية بشأن القضايا المستمرة المتعلقة بالإخلاء وقضايا السكن والأراضي والملكية، للبحث باستمرار عن حلول ذات طابع محلي لقضايا السكن والأراضي والملكية التي تؤثر على مجتمعات النازحين داخلياً (شهرياً).

**الهدف 3:** ضمان حماية الحيز الإنساني لكل من مجتمعات النازحين داخلياً الذين يعيشون في مواقع استضافة النازحين داخلياً والشركاء في المجال الإنساني العاملين فيها

## جهات الاستهداف

وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والسلطات المحلية.

### الأنشطة

- الدعوة لدى السلطات المحلية ذات الصلة لقبول وتفعيل النهج القائم على المناطق، بالإضافة إلى قبول السلطات المحلية لقيام الشركاء في مجال الإشراف الإنساني على المخيمات بتنفيذ مجموعة الأنشطة الدنيا في مجال الإشراف الإنساني على المخيمات في مواقع استضافة النازحين داخلياً، بما في ذلك من خلال تعزيز فهم أدوار ومسؤوليات الجهات الفاعلة في مجال الإشراف الإنساني على المخيمات.
- الدعوة لدى السلطات المحلية للتأكد من قدرة كتلة المخيمات والشركاء الآخرين العاملين في المجال الإنساني على تنفيذ البرامج في المواقع، بما في ذلك القيام بجمع البيانات دون عوائق لفهم الاحتياجات ورصد البرامج، وتصعيد القضايا التي لا يمكن معالجتها على المستوى المحلي إلى المستوى دون الوطني / الوطني.
- بالتنسيق مع كتلة الحماية، جمع البيانات والإبلاغ عن حوادث انتهاك الحماية وانتهاكات الحيز الإنساني في مواقع استضافة النازحين داخلياً.
- الضغط على وكالات الأمم المتحدة (خاصة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) لتحميل أصحاب المصلحة المسؤولية عن أي انتهاكات للحيز الإنساني أو مبادئ الحماية، والدفع من أجل المساءلة المناسبة بما يتماشى مع مبادئ القانون الدولي الإنساني ذات الصلة ومبادئ الحماية وشروط اتفاقيات الشراكة في المشاريع.
- رصد وجمع البيانات حول أي حواجز إدارية أو أمنية تقيد وصول شركاء الإشراف الإنساني على المخيمات إلى مواقع استضافة النازحين داخلياً لتقديم المساعدات الإنسانية. مشاركة آخر مستجدات الوصول والاتجاهات مع أصحاب المصلحة المعنيين لأغراض مواصلة المناصرة (بصفة رئيسية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية).
- التنسيق على المستوى المحلي مع السلطات المحلية ذات الصلة لمعالجة مشاكل الوصول، لحل تلك التي يمكن معالجتها دون تصعيدها إلى مستوى أعلى، وتصعيد مشاكل الوصول التي لا يمكن معالجتها على المستوى الوطني.

### أدوات المناصرة

- الاجتماعات المنتظمة مع الجهات المعنية في السلطة على المستوى المحلي والمستوى دون الوطني والمستوى الوطني لضمان إجراء مناقشات مفتوحة حول الحيز الإنساني (بحد أدنى شهرياً).
- موجزات عن الوضع والمشاركة الثنائية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين (مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) لضمان دعم المساءلة المناسبة بعد تحديد القضايا (حسب الاقتضاء).
- مشاركة المعلومات من خلال تقديم التقارير مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن معوقات الوصول (حسب الاقتضاء).

